تقرير عن المؤتمر الدولي
التنمية المستدامة في العالم الإسلامي
في مواجهة تحديات العولمة

أ.مروة حسنى

نظمت رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة ممثلا في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر مؤتمرا دوليا تحت عنوان "التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة" تحت رعاية فضيلة الأمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف، والأستاذ الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر ورئيس شرف المؤتمر، ورئاسة الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي والمقرر العام، والأستاذ الدكتور محمد عياش ممثل البنك الإسلامي للتنمية ومنسق عام المؤتمر، وذلك في قاعة المؤتمرات بمركز صالح كامل في الفترة من ١٢-١٤ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ الموافق ١٧ -١٩ مايو ٢٠٠٨م.

بدأت فعاليات المؤتمر بجلسة افتتاحية وقد بدأت فعاليات هذه الجلسة بتلاوة من آيات الذكر الحكيم، ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ومقررا عاما المؤتمر، مرحبا بالجميع مشيرا إلى أهمية المؤتمر الذي يأتي في وقت عصيب يمر فيه العالم بحروب ونزاعات مسلحة كثيرة بين الدول بعضها البعض أو بين أبناء الوطن الواحد، هذا على المستوى السياسي، وعلى المستوى الاقتصادي فقد أوضح أن نسبة كبيرة من سكان العالم يعانون من الجوع على الرغم من وفرة إنتاجه وثرواته، وعلى مستوى التنمية البشرية فإننا نجد حقوق الإنسان في تراجع مستمر، وأما على المستوى البيئي نجد أن الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية أدى إلى تصحر الأراضي، وأوضح سيادته أننا أمام مأساة تتطلب التدخل للتصدي لهذه الأزمات؛ لهذا كان موضوع هذا المؤتمر مهما وهو التنمية المستدامة.وأكد على أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد، تنمية

اقتصادية ورفاهية المجتمع، تنمية بشرية تهتم بالإنسان، تنمية بيئية تهتم بالبيئة، وفي ختام كلمته دعا الله عز وجل أن يكون هذا المؤتمر عملا نافعا لأمتنا وديننا.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمد عياش ممثل البنك الإسلامي للتنمية ومنسق عام المؤتمر، حيث وجه الشكر للحضور والقائمين على تنظيم المؤتمر وشكر شعب مصر على حسن الضيافة، وألقى نبذة عن نشأة البنك الإسلامي للتنمية، وأشار إلى أن البنك قد بدأ عمله في ٢٠أكتوبر ١٩٧٥م، كمؤسسة دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة والعالم الإسلامي عامة، وأضاف أنه في هذا العام ٢٠٠٨م يكمل البنك عامه الخامس والثلاثين في خدمة الأمة وعلى مدار سنوات عدة غطت نشاطاته مجالات عديدة كتمويل المشروعات، وأوضح سيادته أن هذه المشروعات استهدفت مجالات معينة كالصحة والتعليم والنقل والصناعة والتعدين، بالإضافة إلى التأكيد على تنمية الموارد البشرية، وفي ختام كلمته تفضل سيادته بشكر رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي على حسن التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في إقامة هذا المؤتمر المهم.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية ورئيس المؤتمر، معربا عن امتنانه وشكره لجميع الحاضرين، وعن سروره باجتماع ثلاث هيئات مهمة هي: جامعة الأزهر متمثلة في مركز صالح كامل، والبنك الإسلامي للتنمية، ورابطة الجامعات الإسلامية على تنظيم هذا المؤتمر المهم تحت عنوان: "التنمية المستدامة في مواجهة تحديات العولمة" في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها الأمة الإسلامية، وأكد على أن الأمة الإسلامية تواجه تحديات عديدة منها تحدي العولمة، وأشار سيادته إلى أن عصر العولمة فرض علينا عدة تحديات تناولتها رابطة الجامعات الإسلامية في عدة مجلدات في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، حيث عملت على تشخيص الداء ووصف الدواء وأصدرت به إعلانا مهما صدر في عمان في عام ١٩٩٩م، وأشار سيادته إلى أننا في عصر يسمى بعصر العولمة والثورة المعلوماتية، والتي أظهرت تطورا كبيرا في عمر البشرية وأنه لا يمكن تجاهل أهميتها، وأشار إلى أنه قد صحب هذا التطور الضخم مآسي عديدة منها انتشار العديد من الأمراض والأوبئة، وزيادة التصحر، والرعب النووي، وأوضح أنه من أخطر

هذه الأزمات هي أزمة التخلف، وهي التي تقتضي المعالجة بالتنمية وهي ترتبط ببلادنا ارتباطا خاصا، وشدد على أن مقومات مشروع التنمية ينبغي أن تنبعث من فكرنا.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمد بن علي العقلا مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مؤكدا أن هذا المؤتمر هام للغاية لأنه يعقد في وقت حرج تموج به الأمة الإسلامية، مشيرا إلى أن العالم الإسلامي يشهد اختلافا واضحا في الرؤى والمواقف، مما يجعل دول العالم الإسلامي في مؤخرة العالم أجمع، وعلى الجانب الآخر نجد أن دول العالم المتقدم استفادت كثيرا من متغيرات العولمة، في حين أن دول العالم الإسلامي انشغلت بالآثار السلبية للعولمة، دون النظر إلى إيجابياتها الكثيرة، وأضاف أن العالم الإسلامي يملك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية إلا أنه لم يستغلها الاستغلال الأمثل، وتمنى سيادته أن يقدم المشاركون في المؤتمر بحوثا تعمل على مواجهة الفجوة بين العالم الإسلامي والعالم المتقدم.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمود مهنا نائب رئيس جامعة الأزهر لفرع أسيوط بالنيابة عن الأستاذ الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر ورئيس شرف المؤتمر، وبدأ بالدعاء بالتوفيق والرشاد للمؤتمر، ثم تحدث عن تاريخ نشأة الأزهر وتاريخه المشرف في مواجهة أعداء الله، وقد أكد أن الإسلام كرم الإنسان واهتم به وأن الإنسان حينما يشذ عن الإسلام يكون كالأنعام بل أضل سبيلا، وأضاف أن القرآن حث الإنسان على القراءة والبحث العلمي، بالإضافة إلى أنه يجب عليه أن يوفر غذاءه لنفسه، "فمن لا يملك طعامه لا يملك قراره"، ومن هنا فإن الإسلام ركز على التنمية، والتنمية تأتي من توفير الإنسان غذاءه لنفسه، حتى لا تتحكم فيه القوى الكبرى وتجبره على تنفيذ قراراتها.

ثم تحدث فضيلة الشيخ محمود عاشور وكيل الأزهر الأسبق، مؤكدا أن المشاركين في المؤتمر من صفوة العلماء في العالم الإسلامي، وأوضح أن هؤلاء العلماء هم الذين تعلق عليهم الأمة الإسلامية آمالها للنهوض من كبوتها، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وأشار إلى أنه لابد من تطبيق العلم، إذ هو الأساس، الذي يعمل على استمراره في الحياة ويأخذ بها إلى التقدم والازدهار، كما قال أسلافنا "علم بلا عمل كسحاب بلا مطر و كثمر بلا شجر"، وشدد سيادته على أهمية العمل لأمتنا الإسلامية حتى تنهض من كبوتها، وحث على أهمية أن تنظر إلى العمل كقيمة كما أراده الإسلام، وهناك العشرات من الآيات التي تتحدث

عن العمل، ولكننا نحن المسلمين اقتصرنا العمل الصالح على العبادات، كما يقول المولى عز وجل {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ}، وتساءل سيادته هل نحن ممن تنطبق عليهم الآية؟، ونحن لا يطبق علينا وعد الله؛ ذلك لأننا أمنا واستكنا ولم نطبق، وعملنا الصالحات دون إيمان فصار عملا محبطا لا إيمان له.

وشدد على أننا يجب علينا أن ننظر إلى ما يحاك بالإسلام وما يرمى به من تهم باطلة، والنظر إلى خريطة لعالم الإسلامي ماذا بها وماذا فيها، وأن نعي ونستيقظ وأن نعيش حياة الإسلام كما جاء بها رسول الإسلام، وأن نتبع قيمه ومثله وعلمه وعمله. وذلك حتى يكون للأمة الإسلامية مكانا ومكانة. وأشار إلى أن العمل الاقتصادي من أشرف الأعمال وأنبلها إذا أريد به وجه الله، وإذا عمل على نهوض الأمة من غفوتها.

وبعد ذلك تحدث فضيلة الشيخ فوزي الزفزاف رئيس لجنة حوار الأديان بالأزهر الشريف قائلا: إن الأمة الإسلامية تلجأ دائما إلى الحلول المؤقتة لمواجهة المشكلات التي تعانيها والتي تتفاقم وتزداد تعقيدا مع مرور الزمن ولا تلجأ إلى الحلول المستديمة من أول الأمر لتقضي على تلك المشاكل. وأضاف أنه قد ترتب على ذلك أن أصبحت الأمة الإسلامية تعاني من التخلف والتدهور في جميع مجالات حياتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأكد على أن الأمة في حاجة إلى تنفيذ خطة شاملة للتنمية المستدامة، تكون مبنية على دراسة علمية واستراتيجيه تلبي متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، وأضاف أنه يتطلع باهتمام إلى الأبحاث التي ستقدم في هذا المؤتمر الدولي لمناقشة هذا الموضوع الهام "التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة".

وبعد الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات المؤتمر، حيث عقدت ست جلسات تمت فيها مناقشة ما يزيد على أربعين بحثا وورقة مقدمة من الجامعات الإسلامية، كما تم عقد حلقة نقاشية على هامش المؤتمر تناولت دور القيم الإسلامية في التنمية المستدامة.

وأكدت الدراسات والبحوث والمناقشات التي أجريت على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حياة البشر جمعاء، والأهداف التنموية النابعة من تلك المقاصد تنادي بتطبيق مفهوم الفلاح الإنساني،

والسعادة والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة. وأوضح المتحدثون الأدوار التي تقوم بها الجهات المنظمة للمؤتمر في مجال التنمية والتحديث في العالم الإسلامي، وتم التركيز على الدور المحوري الذي تؤديه جامعة الأزهر في التعليم والتنوير الديني على مستوى العالم الإسلامي كله، كما بينوا الدور المحوري للبنك الإسلامي للتنمية في خدمة القضايا المتعلقة بالتنمية في العالم الإسلامي، وتوالت الأبحاث والمداخلات من السادة الباحثين.

حيث تحدث الأستاذ الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد المصري الأسبق عن تشخيص مشكلات تخلف اقتصاد الأمة مشيرا إلى أن هناك تباينا كبيرا بالنسبة لمستوى التنمية الاقتصادية من حيث:

مؤشر التنمية البشرية، ومدى إسهام الصناعة في الناتج القومي، والتقدم العلمي والتكنولوجي، ومستوى الإنتاجية.

كما أن الدول الإسلامية تنتشر جغرافيا من الصين إلى المحيط الأطلسي وما قد يترتب على ذلك من آثار على التنمية الاقتصادية، وكذلك تخلف البنية المحلية والإقليمية والعالمية التي تواجه هذه المجموعة الكبيرة من الدول.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمد سعدو الجرف عن واقع التنمية البشرية في العالم العربي مشيرا إلى أن هناك سوء استغلال للموارد المتاحة بعامة والموارد البشرية بخاصة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تخلف العالم العربي في مجال التنمية البشرية مقارنة بالعديد من الدول، مشيرا إلى أن كل هذا أدى بدوره إلى تخلف العالم العربي اقتصاديا وعلميا، وأكد على أن العالم العربي يمتلك بعض المميزات التي لو أحسن استغلالها لحقق نتائج متقدمة نسبيا في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي لمركز صالح كامل عن عقبات في طريق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، مؤكدا أنه لا تتحقق التنمية المستدامة دون أن تتخلص الأمة من المشكلات التي تعوق مسيرتها، وأضاف أن هذه المشكلات تغطي معظم جوانب حياة الأمة، موضحا أن من هذه العقبات هي: الفجوة الغذائية للعالم الإسلامي وأنه مستورد للمواد الغذائية، والموارد الاقتصادية بين الهدر والاستفادة منها متمثلة في الأرض في بعض البلاد والعمل في بعضها الآخر ورأس المال في

بعضها الثالث، وضعف العلاقات الاقتصادية بين أجزاء العالم الإسلامي بالإضافة إلى البطالة في المجتمعات الإسلامية، وهي وإن خلت في قضية إهدار الموارد إلا أنها تستحق الأفراد والتخصيص بالحديث، الفساد وأثره على المجتمع، تنامي الديون، الانصياع لتعليمات الآخر، وعدم الاستماع لتوجيهات الله سبحانه وتعالى. وأضاف سيادته إلى أن هذه القضايا توجد في بلادنا وقد تختلف حدتها من بلد لآخر لكنها موجودة لدينا بصورة من الصور، وأشار إلى أن أخطر ما يواجهنا أننا في عدد من بلادنا لا نؤمن إيمانا حقيقيا برابطة الإسلام، ونغلب عليها روابط أخرى.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطي عن التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي مشيرا إلى أنه قد احتل البعد البيئي مكانة أساسية في الفكر التنموي المعاصر، وأشار إلى أن الفكر الإسلامي يدرك التناقض بين النموذج الغربي والنموذج الإسلامي في النظر إلى العلاقة بين البيئة والإنسان، حيث إن الغرب ينظر إلى البيئة كعدو يحاول الإنسان قهرها واستنزافها والتغلب عليها، وهم في هذا ينطلقون من النموذج الصراعي الذي ترجع جذوره عندهم إلى الحضارة الإغريقية والرومانية، وأكد سيادته على أن النموذج الإسلامي على العكس من هذا في تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة، فكلاهما من خلق الله، وقد خلق الله كل ما في البيئة لمصلحة الإنسان.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي مشيرا إلى أن التنمية مسألة حياة، لأنه لكي يعيش الإنسان لابد له من إشباع حاجياته من خلال القيام بمشروعات إنتاجية لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، وأضاف أن الحاجات الإنسانية تتزايد بتقدم الحياة ورقيها وتزايد أعداد السكان؛ لذلك يتطلب الأمر – لكي تستمر الحياة – القيام بعملية التنمية التي تعني ببساطة الزيادة المستمرة في إنشاء المشروعات الإنتاجية التي تخدم الأجيال والأجيال المستقبلية وتوفير احتياجاتها لكي يمكنها الحياة، وأكد سيادته أن عملية التنمية تتم بالإنسان، ومن أجل منفعة الإنسان، وشدد على أن المدخل المناسب للقيام بالتنمية هو الاهتمام بالإنسان تأهيلا وإعدادا، ومن أهم أساليب تأهيل الإنسان للقيام بدوره في التنمية الجانب الخلقي؛ لأن الاقتصاد في مجمله سلوك إنساني في الموارد، وفي نهاية كلمته أكد على أن الإسلام اهتم بتحسين السلوك

الإنساني في الحياة العامة ومنها الجانب الاقتصادي، وأوضح أن أهم أساليب هذا التحسين الجانب الخلقي القائم على القيم الإسلامية الخيرة والتي ثبت أنها تعمل على ترقية التنمية كما وكيفا بما يعود بالخير على الجميع.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية عن قيمة العدل وأثرها في التنمية المستدامة قائلا: توجد علاقة وثيقة بين التنمية والقيم، فالتنمية تعني بذل جهود واسعة للكفاح ضد التخلف، موضحا أن القيم تتمثل في منظومة المبادئ والأسس المستخدمة بين الأديان والأخلاق والقوانين وما يستقر المجتمع على ضرورتها لتنظيم العلاقات بين مختلف أفراده، مشيرا إلى أن نجاح التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع.

وأكد أن من أهم القيم التي يتوقف شيوعها في أي مجتمع وجود التنمية فيه ألا وهي قيمة العدل، وأوضح أن العدل قيمة مهمة، وعاملا من العوامل الأساسية لقيام أي مجتمع ناجح؛ لذا قيل: "العدل أساس الملك".

وأضاف إن قيمة العدل تشيع في المجتمع الإحساس بالمساواة بين البشر، وبأن الفرد عندما يعمل سيثاب بلا شك على عمله ليس في الدنيا فحسب، بل في الآخرة أيضا، وقال سيادته: إن العدل أحد أعمدة التنمية بما يفرضه من المساواة النسبية في التوزيع، وفي إعطاء كل ذي حق حقه في عقود المفاوضات وفي مختلف أوجه التعامل في المجتمع.

خمس جلسات عقدها المشاركون في المؤتمر ومن بينهم الدكتور محمد بن علي العقلا مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والدكتور حسن عباس زكي المفكر الإسلامي ووزير الاقتصاد المصري السابق والدكتور محمد البشارى رئيس الفيدرالية الإسلامية بفرنسا والدكتور حاتم القرنشاوى عميد كلية الدراسات الإسلامية بقطر، والدكتور حسن محمد الرفاعي بجامعة الأمام الأوزاعي بلبنان والدكتور محمد سعد الجرف أستاذ الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة جامعة أم القرى، والدكتور مصطفى إدون أستاذ الاقتصاد بالجامعة الإندونيسية وغيرهم العشرات من الخبراء والأساتذة في جامعات مصر المختلفة وفي مقدمتها جامعة الأزهر الشريف.

ناقشوا في الجلسة الأولى: تشخيص مشكلات تخلف اقتصاديات الأمة الإسلامية. وفي الجلسة الثانية: ناقشوا متطلبات تحقيق التنمية في العالم الإسلامي، كما تناولوا عددا من بحوث المؤتمر في جلستهم الثالثة بعنوان (الاقتصاد الإسلامي وتحقيق التنمية في العالم الإسلامي) أما الجلسة الرابعة: في اليوم الثاني للمؤتمر فدارت حول موضوع مهم حرص عليه المؤتمر بالأساس وهو بعنوان (العولمة والتنمية في العالم الإسلامي) ورأس هذه الجلسة المستشار حسن الحفناوى المستشار القضائي لرئاسة دولة الأمارات العربية وكان مقررا للجنة الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأمارات العربية المتحدة والمتحدث الرئيس كان الدكتور إسماعيل شلبي أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الزقازيق. أما الجلسة الخامسة والأخيرة: فكانت بعنوان (الجانب المؤسسي للتنمية المستدامة) ورأسها الدكتور محمد بن على العقلا، ورأس اللجنة الثانية الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وبعد مناقشة مستفيضة للبحوث والدراسات توصل المؤتمر إلى التوصيات الآتية:

أولاً: يؤكد المؤتمر على أن عوامل التنمية متوافرة بشكل عام في العالم الإسلامي، ولكنها تعاني من عقبات عديدة داخلية وخارجية، ويهيب المؤتمر بالدول والمنظمات والشعوب الإسلامية بأن يشحذوا الهمم لاستثمار عوامل التنمية بشكل جماعي مع توزيع مناسب للجهود والأعباء والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة بكل قطر لتفعيل التنمية بين المجتمع الإسلامي ككل.

ثانياً: يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالتنمية البشرية للشعوب الإسلامية، حيث تحتاج إلى تعديلات أساسية في مناهج وبرامج التعليم بما يجعلها تؤهل الأشخاص للتقدم والتنمية ومواكبة تحديات العصر بإتقان الأدوات اللازمة لذلك من أهمها التكنولوجيا والمعلوماتية.

ثالثاً: يؤكد المؤتمر على دور القيم الإسلامية في التنمية المستدامة، وضرورة تفعيلها في حياة الشعوب الإسلامية خاصة بين العمل وإتقانه، وبين العدالة والمساواة، وضرورة توزيع الثروة بطرق عادلة، وتحقيق الحرية للشعوب الإسلامية، وضرورة التمسك بأصول العقيدة والسنة وأحكام الشريعة في حياة المسلمين.

رابعاً: يوصي المؤتمر بضرورة تثبيت المفاهيم الإسلامية في التنمية خاصة الإنتاج والعمل وعدم الجرى وراء المشروع الغربي لتنمية العالم الإسلامي باعتباره برنامجا طموحا للحاق بدول الغرب بما لا يلائم ظروف وحاجات الدول الإسلامية.

خامساً: يُنبه المؤتمر إلى ضرورة استعادة الدور التقليدي للدول الإسلامية في التقدم الزراعي وإنتاج الغذاء اللازم لها بإنشاء مشروعات مشتركة تقوم على الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة في بعض دولنا، وتوافر القوة البشرية المناسبة في بعضها الآخر، والفوائض المالية التي توافرت لدول أخرى منها من ثروة النفط وغيرها.

سادساً: يُنبه المؤتمر إلى ضرورة بذل أقصى الجهد للتعاون في الإنتاج بكافة أنواعه بإقامة التكتلات الإنتاجية والمنظمات الإقليمية التي تسعى إلى تنمية هذه الدول، كما يهيب المؤتمر بالدول والمنظمات الإسلامية – وخاصة البنك الإسلامي للتنمية – بذل الجهد لزيادة التبادل التجاري والتجارة الغذائية بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر وتفعيل التجارة البينية بينها.

وينبه المؤتمر إلى خطورة استمرار تخلف القدرة على إنتاج الغذاء في الظروف الدولية السائدة.

سابعاً: يوصي المؤتمر الدول والمجتمعات الإسلامية إلى ضرورة مواجهة مراحل قادمة ينضب فيها النفط مما يعني ضرورة التركيز على استثمارات تتصل بالطاقة المتجددة من الشمس والطاقة النووية وغيرها. وهو يحتاج إلى التركيز على الدراسات العلمية من الآن لتحقيق هذا الغرض.

ثامناً: يؤكد المؤتمر على ضرورة مواجهة نقص المياه، حيث بدأت تعاني منه العديد من الدول الإسلامية، ويحتاج ذلك إلى البحث عن مواطن المياه فيها وحسن استغلال وإدارة ما بيدها مع ترشيد استهلاكها في شتى المجالات لاسيما المجال الزراعي.

تاسعاً: يوجه المؤتمر إلى أهمية التنمية من خلال التجارة حيث تحتاج إلى العديد من التدابير، منها:

– ضرورة إحياء الجهود التي بذلت في السبعينات من القرن الماضي لتسعير المواد الأولية تسعيرا عادلا.

– ضرورة الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية التي لا توجد فوائد محققة منها.

– ضرورة استشعار قيم القناعة والزهد في الاستهلاك والاكتفاء الذاتي بما ينتج في الدول الإسلامية بشكل عام.

– ضرورة تسهيل إجراءات المدفوعات الجارية وانتقالات رؤوس الأموال لزيادة معدل التجارة البينية بين الدول الإسلامية إلى ٢٠% بدلا من النسبة الحالية التي لا تجاوز ١٠%.

– ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية في تحقيق الاكتفاء الذاتي بينها من المواد الغذائية، والحد من استيرادها من الدول الغربية إلا في أضيق الحدود وفي حالة عدم تواجدها في الدول الإسلامية.

– ضرورة الحد من القروض الأجنبية وعدم اللجوء إليها إلا في حالات الضرورة القصوى مع تبني التدابير التي تجرى بين علماء القانون في الخارج لإبطال العقود والاتفاقات التي تم الاقتراض بها في حالة لجوء المقرض إلى إفساد ذمة ممثل الدولة، أو تغير الظروف أو توافر أية أسباب قانونية أخرى للتخلص من هذه الاتفاقات.

عاشراً: ضرورة تشجيع المبادرات العامة والخاصة في التنمية التي جرت في كثير من الدول الإسلامية والتي تدفع إليها العقيدة الإسلامية، وضرورة الاستفادة الكاملة منها، والعمل على تعميمها في مختلف الدول الإسلامية.

حادى عشر: يوصى المؤتمر الدول والشعوب والمنظمات الدولية بزيادة نسب الإنفاق على البحوث العلمية في دولها حتى تصل إلى النسب العالمية التي وصلت إليها معظم دول العالم.

ثاني عشر: يدعو المؤتمر إلى الاهتمام بالأنظمة الإسلامية الدافعة للاستثمار خاصة أنظمة الزكاة والوقف والبنوك الإسلامية وغيرها.

ثالث عشر: استمرار الدراسات حول التنمية المستدامة بوضع برامج علمية لتطبيقها في كافة مجالاتها (التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتنمية البيئية) وبما يتفق مع ظروف وإمكانات وقيم العالم الإسلامي، مع تفعيل جهود الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة في

هذا المجال، ويهيب المؤتمر برابطة الجامعات الإسلامية أن تواصل جهودها في مجال تطوير المناهج الدراسية لإيلاء أصول وقيم التنمية مكانتها المرموقة في هذه المجالات.

رابع عشر: تشكيل لجنة من أعضاء المؤتمر وأمانته لمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر والتصدي لمعوقات التنفيذ.

وفي الختام وجه الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام رئيس المؤتمر الشكر لجميع الحضور والمنظمين للمؤتمر متمنيا أن تدخل هذه التوصيات حيز التنفيذ.

والله ولي التوفيق